الحياة مطبات

★ ..مرات عدة مرت على هذه العبارة أو مررت بها ، وكانت آخر مرة وقعت عليها حواسي إذا لم تخن الذاكرة مطبوعة على الزجاج الخلفي لباص أجرة في أحد شوارع العاصمة صنعاء .. وقبل ذلك تليقتها شفاهية والتقطتها من شارع الحياة اليومية.

(الحياة مطبات) عبارة قد تبدو عادية وربما ممجوجة حين تلتقطها إحدى الحواس للوهلة الأولى وقد تكون لها أهميتها حسب المكان والظرف التي ترد فيه .. فحين تكون مطبوعة علي واجهة من واجهات سيارة وبالتحديد كما مرت علي آخر مرة على واجهة باص أجرة فقد تكون لها دوافعها خصوصا مع ما تزخر به الطرقات والشوارع من تنمية غير مسبوقة في إنتاج الحفر والمطبات.

★ في بداية الأمر أجد لها ما يبررها في اعتيادية ربما تحفل بقدر من السخرية أو الفكاهة التي يتفنن فيها سائقوا سيارات الأجرة عبر ما يخطونه من عبارات ومقولات تمثل شخصياتهم وتتمثل مهنتهم وهواياتهم وربما أن إبداعاتهم ومواهبهم في تلك المهنة .. وفي تالي الأمر سرعان ما تحضر هذه العبارة بقوة كمعاون موضوعي أو تعبيري عن صعوبات الحياة وهمومها ومشكلاتها فتبدو وكأنها فصلت على هذه الحالة من الحالات الخاصة أو ذاك الوضع من الأوضاع العامة ..أما نهاية الأمر فقد حضرت هذه العبارة واستفحل معناها من تجربة شخصية شهدها معي عدد من الزملاء والأصدقاء وخلال رحلة ذهاب وإياب إلى ومن مدينة الحديدة ومن طريقين مختلفين رغبة منا في التنويع سواء في المسافة أو في المشاهد والمناظر ومعرفة المزيد عن الأماكن والقرى والمدن والمناطق التي تفصل مكان إقامتنا عن وجهتنا المبتغاة (مدينة الحديدة) فمن هذه الرحلة حصدنا الكثير من المتعة والانتشاء وكانت متنفساً مناسباً في توقيت أكثر مناسبة للانسحاب المؤقت من ضوضاء المدينة العاصمة وسأم الروتين المعيشي والوظيفي .. وكل هذه باعتقادي مطبات كبيرة لا بد للفرد من تجاوزها ومحاولة تقليل آثارها في حياته اليومية بأي طريق من الطرق!!

جميل مفرح

★ في هذه الرحلة واجهتنا ظاهرة غريبة وهي تطعيم الطرق الطويلة بالمطبات الاصطناعية أو الترابية المفتعلة بشكل يبعث على الاستغراب ويولد الكثير من التساؤلات التي لا أظنها ستفوق أي مهتم إذا طرح موضوع كهذا وبدت هذه الظاهرة في الطرقات وكأنها الشر الذي لا بد منه، ونظرا للزوميتها أو ملازمتها لنا طوال رحلة الذهاب والإياب فقد اقترح أو توافق الزملاء على تسمية هذه الرحلة بـ(رحلة المطبات) وقد كان من آثارها أو نتائجها أن السيارة التي اقلتنا لم تكتف بسائق واحد بل المجموعة المكونة من ستة أشخاص كل واحد منا أخذ نصيبه من قيادة السيارة وفي آن واحد نتيجة لما وجهته لنا الطريق على امتدادها من لكمات ولكزات منها الموجع لنا ولسيارتنا ومنها المرعب والمفزع ومنها ما يمثل رسائل من ايماءات بضرورة السير على أقل من مهلنا وإن طالت المسافة!!

★ كل ما واجهناه طوال رحلة الذهاب التي كانت ليلية كانت بمثابة حافز للتيقظ والحذر أحيانا ومبعث سخط واستياء أحيانا إلا أنه كان أحيانا أخرى سببا للتندر والسخرية والضحك حتى غدت لفظة مطب لا تفارق فكرة ولا تترك عبارة مما نتقاذفه فيما بيننا بغرض التندر والضحك والابتهاج .. رغما عن كون موضوع كهذا لا بد أن يكون مبعث حزن وقلق وربما غضب عارم نتيجة ما تفعله تلك المطبات وما قد تفعله من كوارث مرورية ذات عواقب مريرة.

★ لقد كانت مفاجأة المطبات لنا تلك الليلة سببا لنقاش طويل طوال الرحلة وبحث في ضرورة وأهمية تلك المطبات فوجدنا ما يبعث على السخرية حقا فحين تكون السيارة منهكة بطول الطريق في سرعتها المفترضة أو المتوسطة على الأصح وتفاجأ بذلك العملاق المسمى «مطب» ملقيا جسده بعرض الطريق فلا تجد إلا أن تقفز إلى العالي وكأنها حصان يجتاز مضمارا مطعما بالحواجز تتأهل فنجد أن سبب وجود هذا المطب كونه يسبق طريقا متفرعا ربما لا تمر منه إلا سيارة واحدة في اليوم .. أما إذا كان المعترض مطبين تفصل بينهما مسافة بين عشرة وعشرين مترا فتلك المسافة خاصة ببائع طماطم أو بطاط يقضي نهاره بحماية هذين الحاجزين اللذين يرفعان من نسبة الاقبال على بضاعته من قبل المارة والمسافرين!!

★الأمثلة والتسمية والمبررات لوجود تلك المطبات أكثر من أن تحصى هنا ولكنها بالطبع أخطر من أن تكون موضوعا للتندر والفكاهة والاستهتار بحياة وسلامة البشر ..وكل ذلك حاصل دون وجود من ينهى أو يمنع مثل هذه التصرفات السيئة لا مجالس محلية ولا جهات اختصاص ولا حتى عابري سبيل مع أن الجميع أو الكثيرين يمرون على هذه المطبات ويكتفون بلعنها وشتم من وضعها ..أو يكتفون كما فعلنا بتذكر مقولة (كلها الحياة مطبات)!!

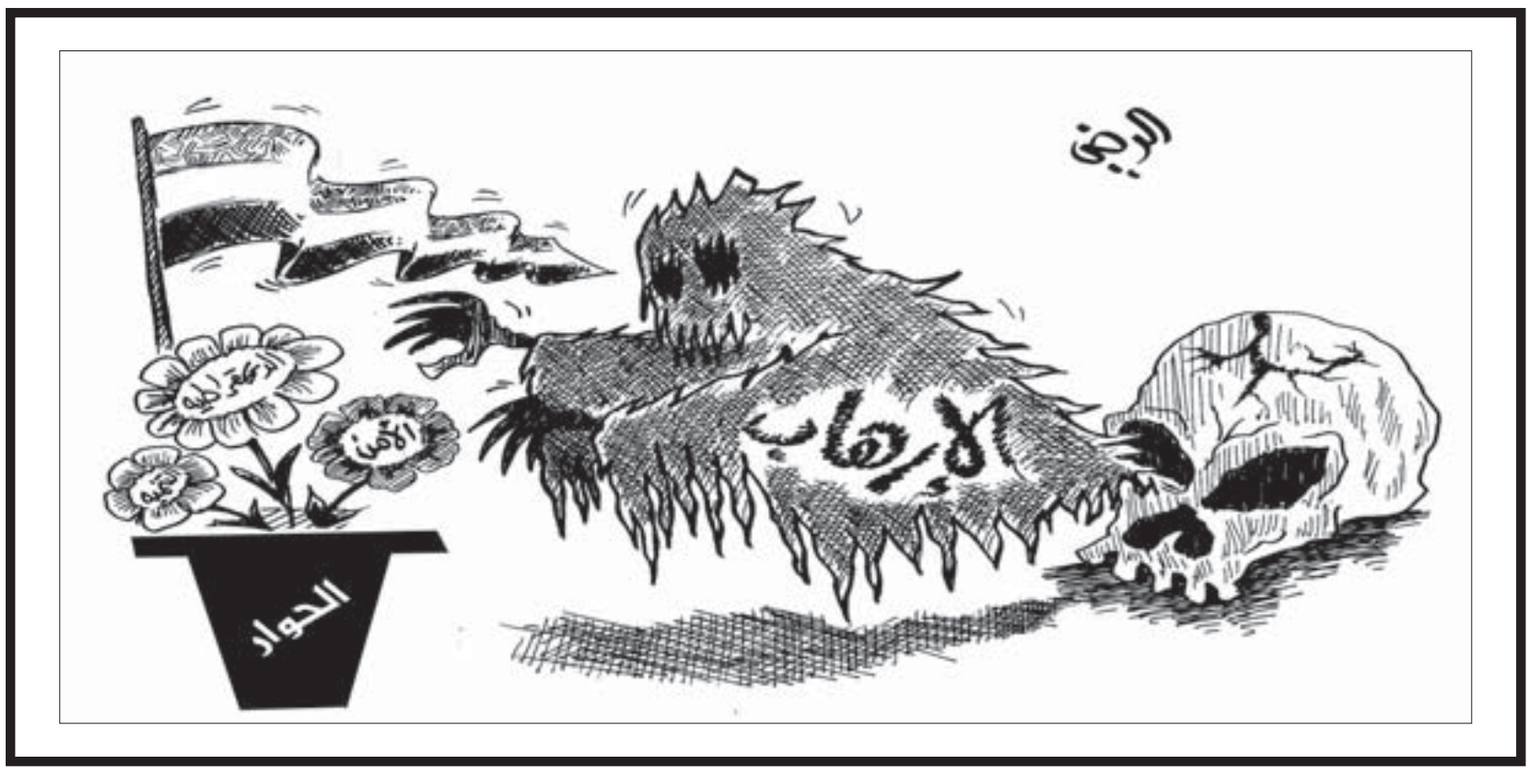

تعليق العمل في النيابات والمحاكم إنكار للعدالة !!!!

لا يوجد مبرر قانوني أو شرعي أو حتى عقلاني يبرر للقاضي الامتناع عن نظر مظالم الناس بالحجة التي قام عليها امتناع القضاة وأعضاء النيابة عن العمل مؤخراً ،ما قرره مؤتمر الحوار بشأن انتخاب القضاة من خارج جمعيتهم العامة لا يُعدّ مبرر ديني أو قانوني أو حتى نصف مبرر لإغلاق المحاكم والنيابات نظرياً أمام المواطن، لو أجزنا للقضاة هذا وتفهمناه فنحن نجيز كذلك لمن يقطع خطوط نقل الكهرباء ويفجر أنابيب إمداد النفط والغاز ، الكل يضغط على الدولة لأجل تحقيق مطالب يدعيها عادلة وإن اختلفت المقاصد والغايات، وفي الأخير المواطن هو من يتضرر من هذه الأفعال فهُناك يُحرم من الكهرباء والطاقة ويدفع ثمن إصلاحها عبر رسوم إضافية، وهُنا تُمنع عنه العدالة فيتحمل الظلم أو يرفعه بيده بظلم مثله، فلماذا يصر من يصر على الإضراب بإنزال القضاء بسموه وعلوه ورفعته هذا المنزل الأدنى، هذا من حيث المنطق والعقل ، لكن ماهي حقيقة مطالب القضاة من الناحية القانونية؟ ، وهل فعلاً مؤتمر الحوار تجنى على القضاء واستقلاله وهو يجعل تعيين كبار القضاة من بين القضاة والمحامين وأساتذة القانون في المؤسسات الأكاديمية؟ وهل تجنت كذلك مخرجات مؤتمر الحوار على استقلال القضاء فعلاً وهي تترك هذا الاختيار للبرلمان؟

هذه التساؤلات في الحقيقة يجب أن يتبعها تساؤلات أهم من مثل هل القضاة المصرون على الامتناع عن نظر مظالم الناس حريصون فعلاً على إقامة العدل؟، وهل بتصرفهم هذا ينصرون المظلوم أم يدفعون الظالم للاستمرار في ظلمه؟ ، ثم هل مؤتمر الحوار مُلزم برؤية القضاة لاستقلال القضاء؟ ، وهل القضاة هم الوحيدون الحريصون على استقلال القضاء ورفعته؟

من المهم الإشارة إلى أن من جيّش القضاة وحرضهم على الامتناع عن نظر القضايا والفصل فيها هي نقابة القضاة (نادي القضاة) بينما المؤسسات القضائية الرسمية كهيئتي التفتيش القضائي ومكتب النائب العام ومجلس القضاء، والمحكمة العليا - التي هي أعلى هيئة قضائية دستوريا- هذه المؤسسات لم تدع أو تدعم رسمياً مثل هذا الامتناع ، لكنها كذلك لم تواجه هذه الدعوة بالرفض أو ما يشير إلى ذلك على الأقل حتى لحظة كتابة هذا ، كان يجب على مجلس القضاء الأعلى ابتداء أن يجنّب القضاء الإنزلاق إلى هذا الموطن المُخل بهيبة ووقار القضاة والقضاء، بأن يتصدى لهذه الدعوات الغريبة التي لا تتلاءم مع قدسية القضاء وولايته وذلك بإلزام الجميع قضاة وأعضاء نيابة بأن يكونوا بحجم الأمانة التي تولوها فيسعون حثيثاً لتحقيق العدل لا إنكاره وإنصاف المظلوم لا رده ، وللمجلس بعدئذ أن يناقش أي مخرجات تشريعية متعلقة بالجانب القضائي وفي هذا له حق الاعتراض عليها وفق الأطر والقنوات الرسمية المحترمة التي تحفظ للقضاء هيبته ووقاره ...

لقد حذرت عند إعادة بعث نقابة القضاة (النادي) من التسرع والتهور في خلق فهم متطرف ومتحمس بدون ضوابط لدور النادي على خلاف القواعد والأصول المتعلقة بالعمل النقابي المتعارف عليها حتى ولو كان يخص القضاة ، لكن الذي حدث أن نادي القضاة فعلاً تجاوز هذه الأصول والقواعد؛ فقدّم نفسه بطريقة أو بأخرى كمؤسسة بديلة عن مجلس القضاء، بل ويقدم نفسه كجمعية عمومية للقضاة، وهذا خطأ قد يكون ناتجاً عن (حماس مفرط) لأعضاء الهيئة الإدارية لنادي القضاة ونتيجة طبيعية لنقص خبرتهم وتجربتهم، لكنه خطأ سيترتب عليه نشوء الكثير من الحواجز على طريق إعادة سلسلة وهادئة لبناء القضاء مستقبلاً، حيث أن استمرار مثل هذا المفهوم المغلوط لدور نقابة القضاة سيدفع لمواجهات متعددة بين المؤسسات القضائية الرسمية ونادي القضاة وربما أطراف سياسية أخرى ،يُستنتج هذا في تناول (النادي) للجوانب المتعلقة بالقضاء خارج إطار المؤسسات القضائية الرسمية المعنية بذلك وعلى رأسها مجلس القضاء الأعلى ، ربما ساعد نقابة القضاة في استيعاب دورها بحدوده هذه الواسعة والفضفاضة جداً تواضع مُخرجات المجلس وتأخره دوماً في نظر ومعالجة ما يطرأ من مستجدات تتعلق بمهام وشؤون السلطة القضائية نتيجة البيروقراطية المعقدة التي تحتكم إليها آلية عمله، إضافة أخيراً إلى ما ترتب على الحكم الصادر من الدائرة الدستورية الذي قضى تقريباً على سلطات وزير العدل داخل السلطة القضائية وهو الذي كان يمثل مفتاح عمل المجلس عملياً وحوّله هذا الحكم إلى مجرّد وزير (منتوف) الصلاحيات ، وبدلاً من أن يسارع المجلس لالتقاط هذه الفرصة وينتزع لنفسه هذه الصلاحيات المنزوعة سلّم الأمر من جديد لتقديرات وزير العدل ووزير الشؤون القانونية فترك لهما تقديم الاقتراحات بالمعالجات التشريعية الطارئة للثغرات القانونية التي أنشأتها حجية الحُكم المُشار إليه ،لسنا هنا بصدد تقييم دور مجلس القضاء لكن هذا يلزم طرحه كتأكيد للقول بأن مجلس القضاء وفق شواهد كثيرة لا يحسن التقاط الفرص التاريخية لتعزيز استقلال القضاء بتدعيم صلاحياته وذلك على مدار فترات طويلة سابقة وليس من اليوم فقط ، لهذا تمكنت نقابة القضاة أن تنتزع المبادرة، وتسيطر على القرار داخل السلطة القضائية على الأقل خلال هذه الفترة، غير عابهة بمؤسسات (هرمت وتحتاج إلى تجديد في الإدارة والأفكار) كان يجب أن تقوم هي بهذا الدور كالمحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى الذي حتى الآن لا يمتلك رئيسه أية صلاحيات قانونية لاتخاذ قرار داخل المجلس أو خارجه بفعل تعثر إنجاز التشريعات القانونية التي كان مجلس النواب قد أقرها خلال فترة سابقة ، هذا الوضع دفع البعض بأن يسارع (ساخطاً) بتقديم اقتراح بحل مجلس القضاء الأعلى على أن ترفع الهيئة الإدارية لنقابة القضاة كمجلس بديل فعلياً...!!!!

إن الإشكالية التي أثارها نادي القضاة وعلقها مباشرة باستقلال القضاء في الحقيقة لا تبدو بالوجه (السيئ) الذي رسمته الهيئة الإدارية للنادي ، فاستقلال القضاء (حقيقة) وفق تعريف مؤسسات حقوقية وقانونية تابعة للأمم المتحدة تكمن في حرية القاضي في إصدار حكمه دون تأثير من أي جهة ، أما ما يتعلق بتعيين القضاة اختياراً أو انتخاباً إنما ينظر إليه على أنه جزء يتعلق بتنظيم سلطات الدولة محكوماً بمعايير دقيقة جداً بحيث ان هذا التعيين لا يتم بالإطلاق وفق تقدير هذه السلطات تستخدمة أنّا وكيف شاءت!! ؛ فعلى سبيل المثال في جمهورية فرنسا يرأس مجلس القضاء الأعلى رئيس الجمهورية، في حين يُعيّن رئيس الولايات المتحدة الأميركية كبار القضاة، بينما يقوم بهذا الدور في بريطانيا البرلمان كون المملكة المتحدة تحتكم للنظام البرلماني - وهو النظام المختار بالاتفاق أن يكون النظام السياسي والإداري الجديد لليمن-، فالبرلمان في هذا النظام هو مالك السلطة وموزعها وهو المسؤول عنها كونه يمثل إرادة الشعب ويعكسها في مقرراته واختياراته ، لهذا يحرص البرلمان في هذه الأنظمة على انتخاب القضاة الأكفاء ذوي النظريات والمذاهب المستقلة العميقة ممن يمتلكون الخبرة والتجربة والشجاعة والعلم ويكون هذا الانتخاب دائماً غير قابل للتعديل أو الإلغاء بما يضمن المحافظة على القضاء كسلطة مستقلة في حكمها لا تتأثر بأي نوازع أخرى قد تنشب بفعل تداخل أحكام الأنظمة السياسية أو تبدّل الجهات الحاكمة ، أما أن اختيار القضاة وانتخابهم سيتأثر بالمحاصصة الحزبية التي تشكل البرلمان كما يبرر نادي القضاة رفضه لمقترح مؤتمر الحوار وفق ما سبق ؛ فهذا العيب عبر تجارب معاصرة لا يعود لسوء في النظام نفسه، إنما يعود لأمرين؛ الأول: سوء التطبيق،والثاني:لقصور في القانون،لهذا كان الأولى الاعتراض على النظام البرلماني لا على نتائجه ،وعموماً لتجنب هذا العيب عند تطبيق هذا النوع من الأنظمة تحرص الحكومات الرشيدة في هذا النظام عند تشريع القوانين المتعلّقة بالقضاء على تغذيتها بأحكام ومبادئ تدعم استقلال القضاء وتجعل صلاحيات البرلمان في اختيار القضاة مجرد اتمام اجراءات تلقائية لإصدار قرارات كاشفة ليس إلا، كما أن من منطق العقل و القانون كذلك ما يؤكد أن نقابة القضاة لا تمتلك الحق بإلزام المتحاورون برؤية مجلس القضاء أو برؤيتها هي، وهذه من المفارقات إذ تقدم مجلس القضاء إلى مؤتمر الحوار الوطني برؤية غير ملزمة حول محددات الموجهات الدستورية للسلطة القضائية، ثم تقدمت نقابة القضاة برؤية مُضادة ومختلفة وزعتها على نطاق ضيق ؛وهذا يؤكد ما طُرح آنفاً أن نقابة القضاة تقدم نفسها ربما بدون إدراك كمجلس قضاء بديل كما يدل هذا ويشير إلى أن القضاء حالياً تتنازعه الأضداد وتتجاذبه الأفكار المتباينة المصادر، ففي حين فضّل الرعيل القديم من القضاة الإستسلام المطلق لاندفاع الجيل الناشئ حديثاً والاكتفاء بدور المنظر من بعيد ، ينطلق الجيل الحديث بتسرع واستعجال في تبني أفكار حداثية لقضاء مختلف ستصطدم غالباً بالواقع وتفشل كأقرب احتمال نظري متوقع لها!!!

د. خالد عبدالله الجمرة

khaledalj@hotmail.com

في تجربة السلفادور - وهي دولة يحصل فيها الفرد على نسبة عالية من الدخل، ويتّجه اقتصادها بقوة نحو القطاع الصناعي- يُشهد للقضاء فيها بالاستقامة والنزاهة والاستقلال وببذل دور كبير في ما وصلت إليه من استقرار وتقدم اقتصادي يتكون مجلس القضاء فيها من خليط محترم وناجح من القضاة وأساتذة القانون والمحامون كان لهم دور كبير في تمتع هذا البلد الأمريكي الصغير بقضاء كبير.

إذ لا يوجد سبباً واحداً لأن يرفض القضاة القبول بممثل لنقابة المحامين في مجلس القضاء ولا يوجد نصف سبب يدعم رفضهم لتمثيل منطقي لأساتذة القانون في هذا المجلس لسلسلة مسلمات منطقية تثبت أن هذا الرفض لا يستقيم على حجج منطقية وواقعية أهمها أن المحامين جزء حقيقي من مكونات منظومة العدالة ومنهم الأن مَنهم أكثر فقهاً وعلماً من بعض أعضاء مجلس القضاء وكذلك من بعض أعضاء المحكمة العليا، كما أن وجودهم في المجلس سيضبط تماماً النتائج غير المتوافقة باستمرار بين مخرجات المجلس وبين أحكام وقواعد تنظيم مهنة المحاماة والتي يطلق عليها الفقه مسمى القضاء الواقف كونها المهنة التي لا يمكن افتراض أو توقع أو بناء قضاء نزيه مستقل بدون مشاركتها، لهذا ليس مستغرباً أن يعهد الأمريكيون لنقابة المحامون في الولايات المتحدة الأمريكية بخط معالم برامج واستراتيجيات استقلال القضاء هنالك..

أما أساتذة القانون في المؤسسات الأكاديمية فالحاصل والواقع عندنا أنهم فعلاً يتواجدون في مرحلة إعادة تشكيل المحكمة العليا باستمرار، ومنهم من مسك مفاصل قضائية مهمة جداً كالنائب العام الأسبق والنائب العام الحالي وغيرهم كذلك من كبار الفقهاء والقضاة في المحكمة العليا ، بل ومنهم من كان عضواً بمجلس القضاء الأعلى وساهم بفعالية باتخاذ القرار من داخله، فيكون الإعتراض على تمثيل هذه الفئة في القضاء مناقضاً للواقع المُعاش كما أن دور مجلس القضاء الأعلى لا ينحصر فحسب في نظر الجوانب المتعلقة بشؤون القضاة، بل إن دوره يمتد إلى دراسة التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية وهذا دور مهم جداً يرتب ضرورة ملحة لتواجد أساتذة القانون في المجلس للقيام بدور كبير ودقيق في اختصاص المجلس هذا...

مع كل ما سبق لا يوجد اليوم من يشكك بقوة واستقلال القضاء الفرنسي الذي يرأس مجلسه الأعلى رئيس الدولة ويقاسم ويشترك مع رئيس البرلمان ورئيس الجمعية الوطنية تسمية كبار القضاة لشغل مواقع داخل المجلس وخارجه من مواقع السلطة القضائية ، كما لم ينعت أحد القضاء الأمريكي بالفاسد أو يصفه بالقضاء غير المُستقل كون رئيس الدولة هنالك يعين كبار القضاة بالتفاهم مع البرلمان بغرفتيه وفي الولايات يقوم حكام الولايات بتعيين كبار القضاة ، وتتولد الأن هنالك فكرة عميقة تتمثل في انتخاب كبار القضاة من الشعب مباشرة، إن هؤلاء أدركوا فعلاً وترجموا حقيقة أن استقلال القضاء يستقر في مبدأ استقلال القاضي في إصدار حكمه وفق قناعته المسببة بما يجتهده من موائمة بين الوقائع والنصوص القانونية ، ويؤكد هذه الحقيقة أن في بلادنا مع أن القانون كان يمنح رئيس الدولة سلطات واسعة في تعيين القضاة وعزلهم وتشكيل مجلس القضاء إلا أن القضاء اليمني يُفاخر عبر تاريخه بتقديم نماذج مشرفة بقُضاة تشبعت مكنتهم القضائية والشخصية بالنزاهة والاستقلال والقوة والشجاعة والفقه والعلم قادتهم هذه الخصال الحميدة وإدراكهم وإيمانهم بشرف استقلالهم في أحكامهم ومقرراتهم إلى حتى مقارعة رئيس الدولة ورفض توجيهاته وتدخلاته في قضائهم بوقار واتزان وحسن تصرف فأكسبهم دعوات وشكر العامة من الناس وحفظتهم الذاكرة الجمعية لليوم...

إن من المفيد التذكير كذلك بأن اليمن مقبلة على نظام فدرالي اتحادي من أقاليم بمعنى أننا سنركن بالمستقبل القريب إلى واقع ينطق عملياً بأكثر من نظام قضائي حيث سيكون القضاء في تنظيمه وأحكامه وقواعده خاضعاً للقانون المحلي للإقليم ، ولن تكن هنالك مؤسسة قضائية مركزية محصّنة بضمانات دستورية غير المحكمة الدستورية العليا ، وحتى أحكام تعيين وشروط تولي القضاء وكيفية تعيين القضاة ستخضع لتقديرات المؤسسة التشريعية المحلية ، ولن يتناول القانون الفدرالي إلا محددات ضيقة جداً تتعلق بنوع القضاء وتركيبه ، وللأسف هذه النتائج تحصلت مؤخراً بعد الاتفاق على الموجّه الدستوري الذي أثار حفيظة الهيئة الإدارية لنقابة القضاة ، وهو خطأ وقع فيه أصلاً من أعدّ ورتّب لمؤتمر الحوار؛ إذ أن مقررات القضية الجنوبية كانت هي المقررات الأخيرة للمؤتمر من بين محاور قضاياه المختلفة ، مع أنها كانت يجب أن تكون الأولى كون مقرراتها هي من ستقرر شكل الدولة وطبيعتها وهو ما يعني أن مخرجات محاور القضايا الأخرى تقوم على أساسها، لكن الذي حدث هو العكس إذ تقررت الموجّهات الفرعية قبل الرئيسة لهذا ظهرت الصورة في ما يتعلق بهذا الجانب بشكل الهرم المقلوب ، المهم في هذا أنه لن يكن لهذه المخرجات التي تعترض عليها نقابة القضاة وامتنع احتجاجاً على تمريرها القضاة من إنصاف الناس والقضاء في مظالمهم أية تأثيرات او موجهات حقيقية في الدستور لكون الاتفاق قد ذهب إلى أن الدولة مركبة تحتكم لتشريعات محلية وفدرالية فيتأسس على هذا أنه سيعهد بترتيب أحكام تنظيم القضاء إلى السلطات التشريعية المحلية للأقاليم كل بحسب ما تتفق عليه المكونات الحاكمة له...

إن ما يمكن التأكيد عليه في خاتمة هذه الكتابة المتواضعة أن القضاء أسمى وأرفع وأعلى شأناً من أن يتحول إلى أداة لإعاقة تطبيق العدل، كما ليس من الدين ومنهج الفقه بكل مشاربه ولا من هيبة وأخلاق القاضي أن تتم مقايضة إقامة العدل وإنصاف العامة وجوداً وعدماً برؤية تنظيمية إنسانية قاصرة ،... هذا والله المستعان و الحمدلله رب العالمين...

وجهة مطر

أحمد غراب

صنعاء والوايت

استيقظت من النوم كما تستيقظ كل الشعوب المحبة للسلام وذهبت لأغسل وجهي كما تفعل كل الشعوب المحبة للنظافة فلم أجد ماء .

نسيت أن أخبركم إنني أعيش في صنعاء منذ أسابيع لم يزرنا مشروع الماء ولا اعرف ماسبب انقطاعه ؟ ولهذا اتصلت لبرنامج ما يطلبه العاطشون في الإذاعة وطلبت أغنية حبوب حبوب لاتشرب مابش لهذا العطش داعي وأهديتها لمؤسسة المياه .

والماء في اليمن ثلاثة أنواع :

1ـ ماء تبخر وهو ماء المشروع

2 ـ ماء مبخر وهو ماء البحشامة والرومانسية

3ـ ماء مسخر يذهب لناس وينقطع عن آخرين

العجيب أن الماء الذي لم يعد يصل إلى بيوتنا إلى برأس الأسبوعين حسنة متوفر فوق الوايتات في الشوارع وحكاية انعدام الماء في البيوت وتوفره في الشوارع تذكرك بحكاية مشابهة لها تماما وهي انعدام الكتب في المدراس وتوفرها في أرصفة الشوارع .

وتحتاج اقل عائلة تسكن في صنعاء إلى وايت مياه يوميا والوايت بما يقارب الثلاثة آلاف ريال يعني تسعين الف شهريا حق الماء.

كلما جاء مواطن يفتح سيرة انقطاع الماء إذا بمؤسسة المياه تفتح له مجلد خمسين الف ورقة وتحدثه عن مديونية تصل إلى مليارات طيب انا ايش دخلي بمديونيتكم هذه إذا كنت أسدد أول بأول فواتير المياه ؟ وايش ذنبي ادفع ضعفي معاشي الحكومي لكي اوفر الماء للبيت.

ناقص يكتبوا في الفاتورة والله لوما الديون كثرت لاشل واسقيك من عيني.

ومن العجب العجاب انك تسمع في ظل حالة العطش الذي تعيشه العاصمة عن أن هناك من يحفرون ارتوازات في العاصمة لاستخراج مياه معدنية وتصديرها إلى الخارج.

والسؤال إذا كانت الجهات المختصة على مستوى عاصمة الجمهورية اليمنية لم تستطع أن توفر خدمتي الماء والكهرباء في العاصمة فكيف نتوقع الخدمات في بقية المحافظات

اعتقد أن الخدمات الأساسية الضرورية هي خطوط حمراء ولاينبغي بأي حال التساهل إزاء من يتسبب في تعثرها لأنها تعني حياة الناس .

مع الآسف الشديد الضمير الغائب مش ناوي يرجع خرج ولم يعد إلى هذا البلد والضمير المتصل كلما اتصلنا فيه وجدناه خارج نطاق التغطية وأن وأخواتها تتضارب مع كان وأخواتها ولا احد يهتم بمعاناة الناس سواء مع الماء أو الكهرباء أو الفلتان الأمني الذي صار يأكل الأخضر واليابس .

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

أعباء المراحل الانتقالية

باسم الشعبي

b.shabi10@gmail.com

-المؤامرة على الربيع العربي كبيرة من قبل المتربصين الذين قامت الثورات عليهم، ومن قبل الخائفين من رياح التغيير.

سيفعلون كل ما في وسعهم لإجهاض الربيع العربي وتشويهه وتشويه رموزه والتضييق عليهم، لكن في الأخير ستنتصر سلمية الربيع على عنجهية ودموية المتربصين والخائفين ،وستواصل رياح التغيير هبوبها على المنطقة ومن المتوقع إن يحدث خلال العشر السنوات القادمة الكثير من المفاجآت والتحولات على الصعيد السياسي في المنطقة..

ليس بيوم وليلة يمكن أن تبرز وتنضج ثمار الربيع،فحتى تتضح الصورة وتبدو معالم الدول العربية الوطنية التي يستهدف الربيع إقامتها يحتاج الأمر لعدة سنوات ربما عشر وربما أكثر.

-ما حدث في مصر هو ردة فعل المتربصين والخائفين من رياح التغيير في المنطقة، غير أن استمرار المسيرات والمظاهرات في مصر سوف تسقط الانقلاب الذي نفذه العسكر على قيم الربيع الديمقراطية والسلمية، فللربيع قوة ذاتية ستقاوم كل مؤامرة وانقلاب وستنتصر عليه.

-من المؤسف أن تظل القيادة السياسية وقوى الثورة في اليمن مشغولة بالفلول وهي التي قبلت التنازل عن المحاكمة ومنحت الحصانة وقبلت الشراكة في السلطة وكان بمقدورها الخلاص من أية أعباء تواجهها العملية الانتقالية بإحالة القتلة إلى المحاكم المحلية أو محكمة الجنايات وسيقف خلفها الشعب كله..لكن هذا لم يحدث وبدأ رئيس الجمهورية مؤخرا منزعجا من الرئيس السابق مطالبا بإخراجه من البلاد وهو الذي وقف مدافعا عنه مانعا يد العدالة من الاقتراب منه أثناء إبرام الصفقة السياسية وبعدها.

-بمقدور الثوار التصعيد والتلويح بورقة المحاكمة وإسقاط الحصانة، هم وحدهم القادرون على ممارسة الضغط لضمان استكمال مراحل التغيير من دون عراقيل وإعاقات قد تؤثر على مسار التحول الذي تمر به البلاد وتساهم في إخراجه مشوها.

-الشراكة في السلطة رغم ايجابيتها لها سلبيات كثيرة أيضا من ضمنها أن الحكومة معطلة وغير قادرة على العمل بسبب عدم الانسجام كما يبدو بين أعضائها وضعف شخصية رئيسها الذي يقف عاجزا غير قادر على أن يوضح للناس أسباب فشل حكومته،مع أن هذا أمر عادي في ظل وجود ثورة، أي يفترض بأي مسؤول غير قادر على تقديم شيء للناس أن يعترف أو يوضح حتى لا يخسر تعاطف الناس ويتيح الفرصة للآخرين ولا أعتقد أن البلد عاجزة.

-أعود للمؤامرة على الربيع العربي وأقول أن القوى السياسية في اليمن حمت نفسها بالتسوية السياسية والشراكة لاسيما "الإخوان" ليفوتوا الفرصة على المتربصين والخائفين من تكرار المشهد المصري، لذا على القوى السياسية الحفاظ على هذا التجانس لاسيما الأخوة في اللقاء المشترك ولا يدعوا أحداث مصر تؤثر على شراكتهم السياسية فتقود إلى فرز أيديولوجي مقيت ومدمر.

-مع ذلك المؤامرات ستظل تطارد الربيع العربي وقد يمنع اليمن من إقامة دولته الجديدة المستقلة أو التوصل إلى اتفاق نهائي حول القضايا العالقة ومحل الخلاف حتى تستبقي هذه القوى أوراق تلعب بها أو تواجه بها خصومها في الداخل مع ذلك اليمن عبر الحوار أعتقد أنه يسير إلى خلاص محتوم بإذن الله والحل أصبح اليوم بيد اليمنيين أنفسهم وهم وحدهم القادرون على إغلاق ملفات صراعاتهم وخلافاتهم عبر الحوار الذي يسير صوب إنجاز حل تاريخي يكلل جهود الشباب وتضحياتهم في إطلاق الثورة وقيادتها والحفاظ عليها.

-مرة أخرى الربيع العربي قوة ذاتية ستقاوم كل المؤامرات والانقلابات التي تهدف إلى منع القوى الثورية من بناء الدولة الوطنية، لكن على قوى الثورة في مصر واليمن وتونس وغيرها أن تعي أن الشراكة في مثل هذه المرحلة مهمة جدا للعبور بالسفينة إلى بر الأمام، حيث تشهد الدولة خلال المراحل الانتقالية شيئاً من الضعف وعدم الاستقرار بحاجة إلى تكاتف الجميع وتحمل المسؤولية من قبل الجميع،حتى تتهيأ الظروف الطبيعية لإعادة بناء الدولة الوطنية وفق شروط عصرية يتقدم فيها المشروع الوطني الإنساني على المشاريع الأخرى.

> ليس بيوم وليلة يمكن أن تبرز وتنضج ثمار الربيع،فحتى تتضح الصورة وتبدو معالم الدول العربية الوطنية التي يستهدف الربيع إقامتها يحتاج الأمر لعدة سنوات ربما عشر وربما أكثر.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية □ سياسية □ جامعة □ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
322281/2 - 330114 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388